الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات

أ.حسيـــن قوادرة - جامعة أم البواقي.
باحث دكتوراه علوم، جامعة باتنة 1.

ملـخص:

يعالج هذا المقال النمو المضطرد للدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد الحرب الباردة، من خلال الأدوار الاقتصادية والسياسية التي تلعبها في المنطقة، ودلالات هذا النمو بالنسبة لموقعها ومكانتها العالمية كقوة جديدة على المسرح الدولي، إلى جانبالقوى التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية). انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة لتعزيز نفوذها في المنطقة وضمان مكانتها الدولية، غير أن دور الصين وموقعها الجديد في منطقة شمال إفريقيا لا يخلو من تحديات ومحاذير مرتبطة بالخصوصيات والتحولات التي تشهدها المنطقة وطبيعة موقعها الجيواستراتيجي الذي جعلها محل أطماع القوى الدولية في الماضي والحاضر، كل هذا من شأنه التأثير على مستقبل الدور الصيني في المنطقة.

Abstract:

This article examines the rising role of China in North Africa, particularly after the end of the cold war, through highlighting its economic and political role China plays in the region. Moreover, the article examines the implications of such a rising role for China's global status as an emerging power on the international scene along with traditional powers (mainly the EU and the USA). China has pursued a policy of soft power to increase its influence in the region and to ensure its international status. However, the role of China and its recently growing existence in North Africa is not without challenges related to the particularities of and the transformations in the region, as well as the nature of its geostrategic position which has always made it a focal space for great power competitive ambitions. Such factors, among other, would certainly impact the future of China's role in the region.

مقدمـــة:

عـرف القـرن الواحـد والعشـرون تحـولات اقتصـادية، سياسـية وتكنولوجيـة هامـة، كان لها الأثـر الكـبير في تشـكل وبـروز دول جديـدة بثقلها الاقتصـادي الكـبير على المسرح الدولي منذرة بتغيير موازين القوى الدولية، وبدأ الحديث عـن بـروز عـالم متعـدد الأقطـاب خاصـة مـع ظهـور بـوادر انهيـار نظـام القطبيـة الأحاديـة بعـد العـودة التدريجيـة لروسيا، وظهور الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

لقـد أصـبح الظهـور الصـيني الجديـد علـى المسـرح الـدولي ضـمن القـوى الإقليميـة والعالمية الجديدة يخيف ويقلق الإدارة الأمريكية أكثر، بعد تحديث الصين وانفتاحها الاقتصـادي وحتـى السياسـي أكثـر مـن أي وقـت مضـى علـى عكـس فـترة السـبعينات (بورشـتاين ودي كيـزا، 2001، ص. 49)، الـتي اتسـمت بـالانغلاق وهيمنـة التوجـه الأيديولوجي على السلوك السياسي الصيني.

لقد تماشى الصعود الصيني مع اهتمامها الكبير والمتزايد بالشركاء الاقتصاديين، فسعت بذلك إلى توسيع قاعدة استثماراتها وتجارتها في الخارج، كما أصبح لها دور هام في السياسات العالمية باعتبارها مسؤولية دولية، وذلك من خلال التزامها بالحد مـن الفقـر وتعزيـز النمـو العـالمي مـن خـلال الاسـتثمار في مجـال التنميـة في إفريقيـا وأمـاكن أخرى من العالم (Clegg, 2009,.p.224)

علـى هـذا الأسـاس، ازداد ونمـا اهتمـام الصـين بمنـاطق النفـوذ ومـن ضـمنها القـارة الإفريقيـة كشـريك اقتصـادي أساسـي علـى وجـه العمـوم وبمنطقـة شمـال إفريقيـا علـى وجه الخصوص، حيث انطلقت بكين نحو هذه المنطقة بقوة خاصة بعد انطلاق وبعث منتدى التعاون الإفريقي – الصيني سنة 2000، ومنتـدى التعـاون العربـي- الصيني سـنة 2004، وما عرفته السنوات العشر اللاحقة من تنامي حجم التبادل التجاري بينها وبـين ودول شمال إفريقيا، إضـافة إلى تزايـد حجـم الاسـتثمارات الصـينية في المنطقـة، خاصـة ما تعلق بالموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية.

لقد طرح التواجد الصيني في منطقة شمال إفريقيا الكثير من التساؤلات حول النمـو المضـطرد للصـين في هـذه المنطقـة الجيـو إسـتراتيجية ومـدى تـأثيره علـى ميـزان القـوى التقليدي (الدور الأوروبي والأمريكي في المنطقـة) ضـمن ترتيبـات إعـادة رسـم الخريطـة

الجيوسياسية لهذه المنطقة. وهذا ما دفع إلى طرح الإشكالية التالية: **ماهي الأدوار التي تقوم بها الصين في منطقة شمال إفريقيا في ظل التحديات التي تواجهها في المنطقة بعد الحرب الباردة؟**

لمعالجة هذه الإشكالية يتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية الآتية:

1 - ما هي طبيعة العلاقات التي تربط الصين بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ؟.

2 - فيم تتمثل الأدوار التي تلعبها الصين في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ؟.

3 - ما هي أهم تحديات الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة؟.

وبالتالي سيتم تناول تطور علاقات الصين بمنطقة شمال إفريقيا وكيف عملت الصين على إعادة إحياءها في هذه المنطقة، ثم التطرق إلى أهم الأدوار التي تلعبها الصين في شمال إفريقيا والتي يغلب عليها البعد الاقتصادي إضافة إلى البعدين السياسي والدبلوماسي، ويختص الجزء الأخير بتناول حدود (تحديات) الدور الصيني في شمال إفريقيا بالتركيز على التنافس الاستراتيجي الأوربي والأمريكي للصين في المنطقة، إضافة إلى تحديات التحولات والاضطرابات التي شهدتها المنطقة منذ 2011.

أولا: طبيعة علاقات الصين بشمال إفريقيا

لمعرفة طبيعة العلاقات الصينية بمنطقة شمال إفريقيا لا بد من الرجوع إلى السياق التاريخي لاتصال الصين بالقارة الإفريقية عموما، واكتشاف الصينيين لهذه القارة البعيدة عنهم جغرافيا. من هذا المنطلق يمكن تحديد التغيرات والتحولات التي شهدتها هذه العلاقات.

1-علاقات الصين بشمال إفريقيا أثناء الحرب الباردة

يمتد اتصال الصين بالقارة الإفريقية إلى عدة قرون، فهناك مواقع أثرية على الساحل الشرقي لإفريقيا يعود تاريخها إلى آلاف السنين (960 – 1279) م، وكذلك الرحلات التي قام بها الأدميرال "**تشنغ هو**"***Cheng Ho*** في إطار الاستكشافات الشهيرة من قبل الصينيين المسلمين للساحل الشرقي الإفريقي، وتطورت خلالها التجارة مع السكان المحليين(Taylor, 2006,p.16).

بالنسبة لشمال إفريقيا يعود اتصال المنطقة بالصين ابتداء من رحلات المغربي "**ابن بطوطة**" إلى الصين في القرن السادس عشر ميلادي، لكن على الصعيد الدبلوماسي الرسمي فإن العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول شمال إفريقيا تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صعود حركات التحرر في العالم الثالث عموما وفي شمال إفريقيا على وجه الخصوص، حيث غلب عليها الطابع الإيديولوجي في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والليبرالي.

ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت الصين تتطلع إلى إفريقيا كأساس لنشر الشيوعية، وجعلها مركزا للنضال الثوري العالمي، بتصوير كفاحها (إفريقيا) ضد الاستعمار، أو في وقت لاحق ضد الأنظمة الحاكمة، بمثابة معارك ثورية ماوية كما حاولت إظهار فكر **ماوتسيتونغ Mao Zedong** بأنه فكر عالمي(Kurlantzik, 2009,p.168).

كما عرفت الصين بمساندتها لحركات التحرر في شمال إفريقيا وفق مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وقد تأكد هذا الموقف المساند من طرف الصين في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، الذي أبدت فيه الصين تأييدها لشعوب شمال إفريقيا من أجل الاستقلال الوطني وحمايته.

وقد تواصل دعمها لها حتى بعد الاستقلال، فكان للصين في منتصف السبعينات مشاريع معونة في إفريقيا أكبر مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من تضاؤل الاهتمام الصيني بالقارة في أواخر السبعينات(Taylor, 2009,p.13)، أو بالأحرى توجه الاهتمام الصيني نحو أبعاد أخرى جديدة غير البعد الإيديولوجي، لأن علاقات الصين مع دول المنطقة كانت مؤسسة على المصالح السياسية، لأن الصين كانت تريد في الواقع تشكيل ما يسمى بالطريق أو المسار الثالث "Third Way" لموازنة القوتين السوفييتية والأمريكية وتحقيق أهدافها الإيديولوجية (Jiang, 2006,p.7).

تعتبر دول شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب) من ناحية أخرى، ضمن الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ 1958 بالنسبة للمغرب والجزائر، وفي عام 1964 بالنسبة لتونس أما

ليبيا فقد تأخرت في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978 وذلك بسبب قضية اعترافها بتايوان.

بالنسبة للعلاقات الجزائرية – الصينية فهي ذات تميز تاريخي باعتبار الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، وقد ساهم العامل الأيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين قبل استقلال الجزائر، وزادت العلاقات الثنائية بينهما منذ استقلال الجزائر في 1962 في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مما أهّلها لتصبح الأفضل في المنطقة.

كذلك الشأن بالنسبة لتونس فقد ترسخت العلاقة بينها وبين الصين خاصة بعد عدم اعتراف تونس بانفصال تايوان عن الصين، وتأييدها في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. كما تعتبر تونس من أول البلدان العربية التي أقامت علاقات تجارية مع الصين، من خلال توقيعها لأول تعامل تجاري معها عام 1958، تلاه عدد من الاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى تأسيس اللجنة المشتركة الصينية-التونسية للتعاون الاقتصادي، التجاري والتكنولوجي عام 1983(Rakhmat, 2014).

أما بالنسبة لمصر، فتعتبر من أوائل الدول العربية التي كان لها تمثيل دبلوماسي مع الصين وذلك عام 1928، كما كانت من أوائل الدول التي بادرت بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام 1956، كذلك كان للصين الشعبية موقف رافض تجاه العدوان الثلاثي على مصر، فضلاً عن تقارب التوجهات السياسية للبلدين في دعم سياسة عدم الانحياز، إلى جانب تأييد الصين للقضايا العربية، ويرتبط البلدين بعلاقات تعاون ثنائية شملت علاقات تجارية وثقافية وزيارات لبعض المسؤولين في البلدين، وهو ما ساهم فى تهيئة الظروف تماماً لإقامة العلاقات بشكل رسمي بين البلدين.

2-علاقات الصين بشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة

شكلت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة نقطة تحول في سياسة الصين الداخلية والخارجية في إطار رؤية جديدة منفتحة تختلف عن المنظور الماوي المحافظ. أدت هذه التحولات الجديدة إلى تحول في العلاقة بين الدبلوماسية والاقتصاد، من "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية" economy serving diplomacy إلى علاقة جديدة تحكمها

المصالح الاقتصادية من منظور "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد" diplomacy serving economy، هذا التحول اقترن بتبني سياسة خارجية صينية جديدة للاستقلال والسلام والتنمية.

أثرت هذه التحولات على طبيعة العلاقات الصينية-الإفريقية، بانتقالها من موقف الداعم لتشكيل تحالف دولي لمواجهة القوى العظمى، إلى موقف يدعم تعزيز التبادل والحوار مع إفريقيا على أساس البحث عن أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، إلى جانب تغيير النظرة الصينية العدائية للغرب وللاتحاد السوفييتي في مرحلة لاحقة، باتجاه تبني أساليب وطرق أكثر دبلوماسية، من أجل الحفاظ على بقائها وسيادتها(Anshan, 2008,p.22).

استمرت العلاقات الثنائية بين الصين ودول شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وغلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس (قبل هذه الفترة كان يغلب عليها الطابع السياسي الأيديولوجي كما أشرنا سابقا)، ليتأكد اهتمام الصين بالمنطقة مع إنشاء منتدى التعاون الإفريقي – الصيني عام 2000 كإطار منظم لهذا التعاون. زاد اهتمام الصين بالمنطقة خاصة مع إنشاء منتدى التعاون الإفريقي – العربي عام 2004، إضافة إلى الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016، التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، إضافة إلى العلاقات الصينية بدول المنطقة العربية الممتدة الجذور، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني الإفريقي في كل المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية وفي مجال السلام والأمن).

ورد في هذه الوثيقة: " تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.... على مدى الـ60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون الجنوب – الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة"(وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016، ص.ص. 1-3).

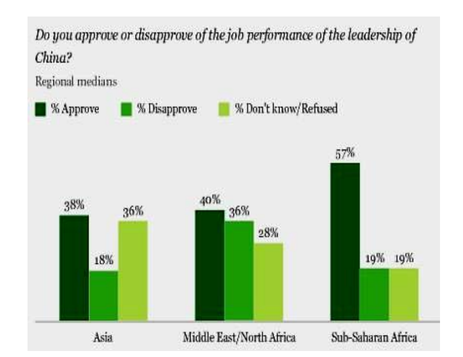
يتضح من ذلك حجم الاهتمام المتزايد بالمنطقة الإفريقية عموما ومنطقة شمال إفريقيا على وجه الخصوص بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية الصينية، التي ترتكز على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي سياساتها التنموية، فقد ورد في الوثيقة نفسها أن" تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الإفريقية لطريق التنمية الملائم لها"(وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016، ص.ص. 6-7).

على عكس السياسات الغربية في المنطقة التي ركزت على مشروطية المساعدات الاقتصادية والاستثمارات بالإصلاحات السياسية في المنطقة، وما يترتب عنه من تدخل في شؤون الدول وهذا ما يلاحظ بالنسبة للسياسات الغربية (الأوربية والأمريكية) في دول شمال إفريقيا التي أصبحت تتدخل في شؤون هذه الدول تحت مظلة المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، إضافة إلى كون التواجد الغربي في شمال إفريقيا ركز على الاستثمارات الهيدروكربونية وأهمل القطاعات الأخرى، لكن الصين بالإضافة إلى اهتمامها بالاستثمارات الهيدروكربونية، اهتمت أيضا بالاستثمار خارج قطاع المحروقات (البنية التحتية، قطاع الخدمات، وتوسيع التبادل التجاري).

هناك من يرى أن السياسة الناعمة الصينية وجدت قبولا وانجذابا في أماكن تواجدها، ففي شمال إفريقيا بلغت نسبة قبول الصين 40%، أما بالنسبة لمستوى قبول الصين على مستوى كل دولة من دول شمال إفريقيا فكانت النتائج كما يلي: 41% في مصر، 41% في المغرب، 38% في الجزائر و36 % في تونس. (أنظر الشكلين (1) و(2)).

صورة رقم (01): مستوى قبول الصين

حسب المناطق الجغرافية



صورة رقم (02): مستوى قبول الصين

حسب البلدان

Do you approve or disapprove of the job performance of the leadership of China?
Among residents of Middle East/North Africa

	Approve
Yemen	52%
Iran	50%
Lebanon	46%
United Arab Emirates	42%
Morocco	41%
Egypt	41%
Kuwait	40%
Saudi Arabia	39%
Algeria	38%
Tunisia	36%
Palestine	33%
Turkey	29%
Israel	25%
Jordan	11%

Source: Eugenia Pecoraro, "China's strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region", **EUGOV Working Paper**,Barcelona: Institut Universitari d'EstudisEuropeus, N=26, November 2010, p.p.8-9.

فدور الصين وتأثيرها في شمال إفريقيا في تزايد مستمر، وينافس الدورين الأمريكي والأوربي (الفرنسي) في المنطقة، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري أين حققت الصين معدلات مقبولة ومتزايدة بالنسبة لحجم التبادل والاستثمارات في المنطقة مقارنة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

استطاعت الصين بفضل سياستها الهادئة استقطاب بلدان شمال إفريقيا، وإيجاد مكان لها كشريك استراتيجي، وإن كان تأثيرها السياسي والثقافي والعسكري مازال محدودا، فإن التأثير الاقتصادي والتجاري يبدو واضحا وجليا، هذا ما يستدعي البحث في طبيعة الأدوار التي تلعبها الصين في شمال إفريقيا، للتعرف على موقعها الحقيقي، ومدى إمكانية شغلها لمواقع القوى الكبرى في المنطقة.

ثانيا: دور الصين في شمال إفريقيا

ارتكز دور الصين في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة على البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى، باعتبارها منطقة غنية بالموارد الطاقوية، إضافة إلى كونها تمثل سوقا كبيرة مغرية للمنتجات والاستثمارات الصينية، ويتجلى أيضا هذا الدور في الأبعاد السياسية والدبلوماسية التي تطبع سلوك الصين الخارجي مع دول المنطقة.

1- الدور الاقتصادي

يتمثل الدور الاقتصادي للصين في منطقة شمال إفريقيا في ضمان تحقيق النمو، والتوسع للاقتصاد الصيني الضخم الذي حقق معدلات نمو كبيرة، وما يتطلبه من موارد أولية وأسواق خارجية.

1-1- تعزيز إمدادات الطاقة

إذا كانت مصادر الطاقة والمعادن هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى التطور والازدهار، فإن الصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة وبما تطمح إليه من تحقيق الزعامة الاقتصادية العالمية، فهي بحاجة إلى هذه المصادر أكثر من أي وقت مضى. فإذا كانت الغزوات التجارية الصينية في إفريقيا عموما متعددة الأسباب والدوافع، فإننا نجد الحاجة المتزايدة للمواد الخام والنفط هو أهم هذه الأسباب، وهذا راجع إلى حاجيات الاقتصاد الصيني الضخم والمزدهر، حيث أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط في عام 1993، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، وتستورد الصين حاليا 28% من احتياجاتها من النفط من إفريقيا في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتأمين إمدادات النفط والغاز والتي تعتبر من أولويات المصلحة الوطنية وتشكل جزءا هاما من السياسة الخارجية الصينية(Guerrero and Manji, 2008,p.134).

على هذا الأساس تحظى منطقة شمال إفريقيا باهتمام كبير من طرف الصين سواء تعلق الأمر بالدول التي تتوفر على مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا)، أو التي تتوفر على المعادن (تونس والمغرب). ويتزايد هذا الاهتمام خاصة إذا علمنا أنه في سنة 2000 مثّل استهلاك البترول 27% من حجم الواردات الصينية، وفي عام 2002 ارتفعت هذه النسبة إلى 37% لترتفع إلى 45 % في عام 2005(Lafargue, 2005).فهذا يفسر الطلب المتزايد لموارد الطاقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

شكلت الزيارات المتبادلة بين الطرفين الصيني والشمال إفريقي فرصة لوضع أسس الشراكة في المجال الطاقوي، فبالنسبة لليبيا بالرغم حيازة الشركات الصينية لأصول مالية ذات صلة بالطاقة إلا أنها متضائلة مقارنة بالشركات الغربية، وهذا

بسبب العلاقات المعقدة بين طرابلس وبكين على مر السنين، وهذا ما يفسر تأخر ليبيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين (كانت آخر دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين)، تلك العلاقات التي لم تكن جيدة بين البلدين منذ ذلك الحين، خاصة أن القذافي لم يزر الصين منذ عام 1982(Pham, 2011,p.7)، وشكلت الأحداث الأخيرة في ليبيا تعقيدا للجانب الصيني، غير أن إزاحة نظام "**العقيد القذافي**" ومجيء نظام جديد من شأنه إعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية وبعثها من جديد بين الطرفين.

أما بالنسبة للجزائر فإنها تشكل محور الاهتمام الصيني في المنطقة المغاربية فيما يتعلق بالمصادر الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي)، كونها من بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "**هوجين تاو**"Hu Jintao إلى إفريقيا (مصر، الغابون، الجزائر) تعبير عن الإرادة الصينية الهادفة إلى تنويع الموردين من النفط والغاز (Lafargue, 2005)، خاصة إذا علمنا بأن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

ونظرا للاحتياطات المعتبرة التي تتوفر عليها منطقة شمال إفريقيا من الموارد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى المزايا التي يتميز بها نفط المنطقة طارحا نفسه كبديل أمثل عن نفط الشرق الأوسط من حيث انخفاض تكلفة الإنتاج والنقل، وهو الأكثر أمانا فيما يتعلق بطرق الشحن البحرية مقارنة بنفط الشرق الأوسط الذي يوجد ضمن ممرات مائية تقع في بؤر صراع كبيرة، إضافة إلى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مناطق تركز البترول والغاز.

2-1- تعزيز التبادل التجاري والاستثمار في شمال إفريقيا

إذا كانت الدول الغربية وخاصة الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع دول شمال إفريقيا لاعتبارات تاريخية وجغرافية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص بمرور الوقت، بعدما أصبحت الصين شريكا رئيسيا لهذه الدول، حيث تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية بينهما.

على العموم فإن المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا والصين سجلت ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، فالصادرات الصينية موجهة إلى كل دول شمال إفريقيا بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى مع وجود تسارع قوي في 2003. وفي 2007 وصلت صادراتها الموجهة إلى المنطقة إلى ما يعادل 13 مليار دولار، وابتداء من 2005 شهدت صادرات الصين إلى الجزائر وليبيا تطورا ملحوظا مع تسجيل تطور أقل بالنسبة للمغرب، وهذا الاتجاه (رفع صادراتها نحو هذه الدول) مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، التي تصدر البترول والغاز والموارد المعدنية الأخرى للصين (Nicolas, 2010,p.22).

من خلال وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا لعام 2006، تم تحديد أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو إفريقيا، فقد ورد فيها ما يلي: " ستتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الأفريقية للأسواق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الأفريقية الأقل نمواً لتوسيع وموازنة التجارة الثنائية وتحسين الهيكل التجاري، وتسعى إلى حل الخلافات والاحتكاكات التجارية بشكل مناسب عبر التشاور الودي الثنائي والمتعدد الأطراف والتفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة، ودفع المؤسسات في الجانبين لتأسيس غرفة صينية أفريقية مشتركة للصناعة والتجارة. فالصين ترغب في توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمنظمات الأفريقية عندما تكون الظروف ناضجة" **(وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، 2006).**

ومن خلال وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، تم تحديد أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو إفريقيا، فقد ورد فيها ما يلي: " دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي... معارضة الحمائية التجارية، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية...تعزيز التعاون في مجال الحجر الصحي، والإسراع بوتيرة تناسق المعايير وتبادل وتدريب الأفراد، مع العمل سويا

على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016، ص.12).

لقد شهدت العلاقات التجارية بين الصين وشمال إفريقيا تغيرا مذهلا، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة الصينية مع دول شمال إفريقيا في عام 2000 نحو 1,6 بليون دولار أمريكي، وبحلول سنة 2012 ارتفع بعشر مرات إلى حوالي 31 بليون دولار أمريكي، وخلال الفترة 2000-2012 ارتفعت قيمة الصادرات الصينية إلى إفريقيا الشمالية من 1,4 بليون دولار إلى 20,5 بليون دولار، بينما الواردات الصينية من المنطقة زادت من 213 مليون دولار إلى 10,7 بليون دولار خلال الفترة نفسها(Elshehawy and others, 2014,p.188).

من خلال هذه المؤشرات يلاحظ أن إجمالي صادرات الصين إلى شمال إفريقيا كانت أكبر بكثير من وارداتها من المنطقة، ما أسفر عن فائض تجاري كبير لفائدة الصين، وهذا يبرز أهمية شمال إفريقيا كسوق للمنتجات الصينية التي تشمل: الآلات ومعدات النقل، السلع والمواد المصنعة المتنوعة، المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، والمواد الغذائية والحيوانات. وقد عرفت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، بسبب أسعار هذه المنتجات المنخفضة مقارنة بأسعارها في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يشجع المستوردين في هذه الدول نحو الاتجاه إلى الأسواق الصينية، إضافة إلى بعض المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين من الدول مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد وهذا من شأنه تحفيز المتعاملين التجاريين. على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية التي لا توفر مثل هذه الفرص التجارية وبالتالي خسارة بعض المتعاملين نتيجة تغيير الشريك التجاري (الصين).

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية الصينية في شمال إفريقيا فقد أولتها الحكومة الصينية اهتماما كبيرا، حيث شجعت الشركات الصينية للاستثمار في المنطقة، إضافة إلى تقديم قروض تفضيلية للاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة للأعمال.

حددت وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا لعام 2006، أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركائها في إفريقيا، حيث ورد فيها: " تشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في أفريقيا، وستواصل تقديم القروض الميسرة وقروض الاعتماد الميسرة للمشترين، وترغب في البحث عن سبل وأساليب

جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، وستواصل وضع وتحسين السياسات المعنية وتعزيز الموجهات العامة والاهتمام بالخدمات وتقديم التسهيلات. ترحب الصين باستثمار المؤسسات الأفريقية في الصين. وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحمايته واتفاقات تفادي ازدواج الضرائب وتهيئ بالاشتراك مع الدول الأفريقية ظروفاً جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين"**(وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، 2006)**.

كما بينت أيضا وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركائها في المنطقة العربية، حيث ورد فيها: " تشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل. إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية. والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة"**(وثيقة سياسات الصين اتجاه الدول العربية، 2016، ص.11)**.

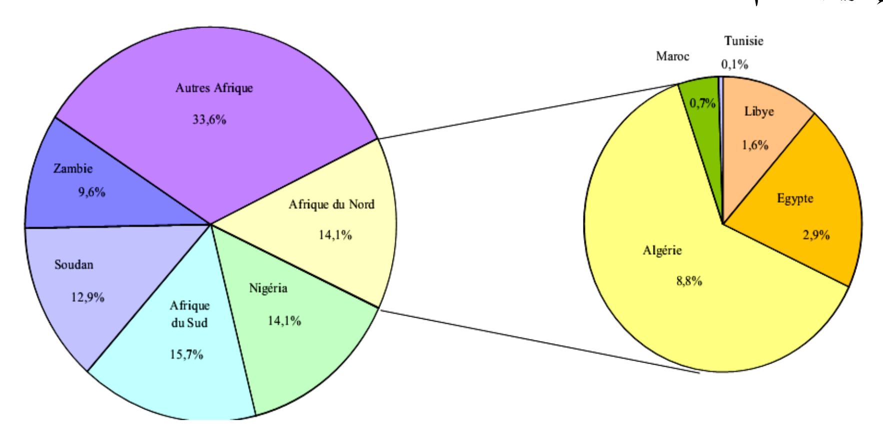
بالرغم من الأهمية المتزايدة لمنطقة غرب إفريقيا كوجهة مفضلة وأكثر جاذبية للاستثمارات الصينية، إلاّ أن منطقة شمال إفريقيا مازالت تحتل درجة عالية من الاهتمام الصيني من بين مناطق القارة، ففي عام 2012 كان هناك ثلاث دول من شمال إفريقيا (مصر، ليبيا والجزائر) من بين البلدان الإفريقية العشر الأولى التي تمثل الوجهة المفضلة للاستثمارات الأجنبية الصينية في القارة.

لم تكتف بالاستثمار في قطاع الطاقة، بل شمل قطاعات أخرى مثل البنية التحتية والأشغال العمومية والخدمات. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في شمال إفريقيا 6.61 مليون دولار في سنة 2004، لترتفع إلى 13.52 مليون دولار في 2005، ليرتفع هذا الرقم في 2006 إلى 23.32 مليون دولار (Kragelund and Van Dijk, 2009,p.87).

أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات الصينية في كل دولة من دول شمال إفريقيا على حدى، تأتي المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا خلال ثلاث سنوات (2004-2005-2006) بـ: (1070 مليون دولار في 2004، 2946 مليون دولار في 2005، 2898 مليون دولار في 2006)، وتلتها الجزائر بـ: (882 مليون دولار في 2004، 1081 مليون دولار في 2005، 1795 مليون دولار في 2006)، ثم تأتي تونس بـ: (639 مليون دولار في 2004، 782 مليون دولار في 2005، 3312 مليون دولار في 2006 (Kragelund and Van Dijk, 2009,p.88).

تعكس الأرقام المسجلة، والمتزايدة باضطراد في قيمة الاستثمارات الصينية في شمال إفريقيا إقبال المستثمرين الصينيين على المنطقة، وتوسيع قاعدة الاستثمارات لتشمل قطاعات لم تكن تشملها الاستثمارات الغربية، وهذا وجه من أوجه النجاح الصيني في شمال إفريقيا، إلى جانب تركيزها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تزايدت بشكل كبير، والصورة التوضيحية التالية تبين ذلك:

صورة رقم (03): الاستثمارات الأجنبية الصينية المباشرة في شمال إفريقيا والقارة الإفريقية لعام 2007.



- **Source:** Françoise Nicolas, **le Maghreb dans son- environnement régional et intrnational**.Op Cit, p.2

تزامن هذا الارتفاع المضطرد لتدفقات الاستثمارات الصينية إلى شمال إفريقيا مع المسار الآمن الذي شهدته بعد سنة 2002، لأنه قبل ذلك خاصة في الفترة 1971-2002 كانت فيها منطقة شمال إفريقيا معزولة من خريطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا، لكن منذ 2002 شهدت ارتفاعا حادا حتى عام

2007 وبلغت ذروتها بـ: 21 بليون دولار. وبعد ذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بشكل كبير لتصل إلى 9 بليون دولار عام 2012 نتيجة الأزمة المالية 2008، وثورات الربيع والاضطرابات التي شهدتها دول شمال إفريقيا (تونس، مصر وليبيا) منذ عام 2011(Elshehawy and others, 2014,p.190).

2-الدور السياسي والدبلوماسي

المقاربة الصينية لتواجدها في قارة إفريقيا عموما ومنطقة شمال إفريقيا على وجه الخصوص، وإن كانت ترتكز على الأبعاد الاقتصادية كما رأينا سابقا، غير أنها لم تهمل الأبعاد السياسية والدبلوماسية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ترابط البعدين الاقتصادي والدبلوماسي، فالدبلوماسية الصينية تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية وتثمينها.

ركزت الدبلوماسية الصينية أيضا على خدمة العقيدة أو التوجه الإيديولوجي، وهذا ما نلاحظه في علاقات الصين بالدول الإفريقية في الستينات والسبعينات والثمانينات، أين كان الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية في إطار الحرب الباردة، فكان الحزب الاشتراكي الصيني يدعم الأحزاب الاشتراكية في الدول الإفريقية والشمال إفريقية وذلك لنشر الأيديولوجية الاشتراكية، هذا التوجه الأيديولوجي للدبلوماسية الصينية اتخذ منحى آخر بعد 1980 عند تطبيقها لسياسة الانفتاح والإصلاح(Yu, 2009, p.p. 9-10) .

كذلك فإن الدبلوماسية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا كانت لها غايات سياسية، وخاصة قضايا السيادة، الوحدة، والاعتراف الدولي فيما يخص بمعركتها المستمرة مع تايوان، وخصوصا بعد حصول تايوان على الاعتراف الدولي من قبل بعض الدول الإفريقية المستقلة حديثا، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام الدبلوماسية الصينية، التي كانت تسعى إلى مضاعفة قوتها الدبلوماسية في المحيط الدولي، فهي دائما تريد حجز الدعم السياسي للصين على حساب تايوان، في مقابل استعمالها لحق النقد في مجلس الأمن لصالح الدول الإفريقية المساندة لها في قضية "تايوان".

هناك أيضا أهداف وغايات سياسية للصين في منطقة شمال إفريقيا وهي رغبتها في تطوير الثقافة الصينية في المنطقة عموما، من خلال المنح الدراسية لطلبة هذه الدول في

الصين، وإنشاء المراكز الثقافية الصينية في دول المنطقة، وتوسيع جميع أشكال التبادل الثقافي والتعليمي.

بالإضافة إلى ذلك هناك توجه لدى الصين لاستخدام إفريقيا ومن ضمنها دول شمال إفريقيا لبناء قوة كبيرة تمكنها من لعب دور رئيسي على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى، كالمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذا بغرض تكوين صورة الفاعل الدولي المسؤول عن الاستقرار والأمن والسلام في العالم(Mbenza, 2010, p.p. 146-147).

تعتبر الأدوار الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للصين في منطقة شمال إفريقيا كما رأينا هي أدوار إستراتيجية، وتخدم توجهات الصعود الصيني في سلم القوى العالمية، غير أن هذا الدور الكبير الذي تلعبه في المنطقة لا يخلو من محاذير وتحديات تقف كعقبة أساسية لا بد أن تضعها الصين ضمن اهتماماتها.

ثالثا: تحديات الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا

تواجه الصين في منطقة شمال إفريقيا عدة تحديات ومحاذير يمكن أن تؤثر على أدوارها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية المتصاعدة في المنطقة وموقعها كقوة مؤثرة، ويمكن حصر هذه التحديات في المنافسة الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في المنطقة، إضافة إلى التحولات والتغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة منذ 2011 فيما يسمى بالربيع العربي.

1-المنافسة الإستراتيجية الأوروبية-الأمريكية للصين في منطقة شمال إفريقيا

لعل أكبر ما يقلق الدول الأوروبية (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية هو التزايد الكبير في حجم التواجد الصيني في القارة الإفريقية عموما ومنطقة شمال إفريقيا على وجه الخصوص، التي تعتبر منطقة نفوذ إستراتيجية بالنسبة لأوروبا لاعتبارات جغرافية وتاريخية متعلقة برغبة دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على مصالحها القديمة في المنطقة عن طريق ضمان السيطرة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، وكذلك شكلت المنطقة محور اهتمام أمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ليتعزز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

1-1-المنافسة الأوروبية (E.U) للصين في شمال إفريقيا

بالنسبة للاتحاد الأوربي كانت المبادرة المتعلقة بمسار برشلونة لعام 1995 الإطار الذي هيأ لطرح اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية كخيار من أجل تطوير سبل التعاون بين أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط، وهذا بعد سلسلة من التحولات الإستراتيجية فيما يتعلق بالتعاون والحوار شمال – جنوب في حوض المتوسط، وشملت الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية للتعاون.

يلعب قطاع الطاقة دورا مركزيا ضمن دائرة اهتمام الاتحاد الأوربي بمنطقة شمال إفريقيا، خاصة في إطار سعيه من أجل تعميق مساره التكاملي لتصبح أحد أقوى أقطاب النظام العالمي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لذلك يولي أهمية كبيرة لتقوية اقتصاده الذي يحتاج للموارد الطاقوية من منطقة شمال إفريقيا القريبة جغرافيا، خصوصا أنها تغطي جانب معتبر من حاجاته النفطية والغازية.

لذلك ترتبط مصالح الأمن الاقتصادي الأوروبي بشكل كبير بمنطقة جنوب المتوسط، وهو ما يفسر الاعتماد المتزايد لدول الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز الطبيعي من منطقة شمال إفريقيا خاصة الجزائر، فالاتحاد الأوروبي (G 15) استوردت 26% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي لسنة 2001 من الجزائر وليبيا، وهذا الرقم قد يصل إلى 40% بحلول عام 2020(Dawson, 2007, p.49).

كما يحاول الإتحاد الأوروبي جعل مبادراته للشراكة مع دول جنوب المتوسط (الشراكة الأورو-متوسطية، سياسة الجوار الأوربية 2004، الاتحاد من أجل المتوسط 2008) أكثر جاذبية خاصة ما تعلق بدعم حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في المنطقة (شمال إفريقيا)، وتعزيز ثقة شركائه في مسار متعدد الأطراف، من أجل نزع الصبغة السياسية عن المشاريع المطروحة (كوتش، 2011، ص.107).

فمنظور الاتحاد الأوروبي لهذا التعاون مرتبط بالسعي لتدعيم تجربته التكاملية، وتفعيل دوره العالمي من خلال سعيه لاكتساب مجالات لأنشطته الإنتاجية ومبادلاته التجارية الخارجية وهذا في إطار تقوية ودعم مواقفه السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ولمنافسة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى(الحاج، 2005، ص.196).

ففي الجانب التجاري، حققت المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا تزايدا ملحوظا، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الأوروبي

لأسـواق المنطقـة، نظـرا للمزايـا المتعـددة الـتي تتمتـع بهـا، مـن حيـث كونهـا أسـواقا اسـتهلاكية فتيـة تضـم حـوالي 137,421 مليـون نسـمة حسـب إحصـائيات 2013(Eurostat, 2015, p.10)، إضافة إلى كون المنتجات في منطقة شمال إفريقيا لا تمتلك الميـزة التنافسية، مـع عـدم كفاية أسـواقها المحلية للمنتجات الضـرورية. (انظـر الجدول رقم(01)).

جدول رقم (01): التجارة الدولية لدول شمال إفريقيا في السلع مع الاتحاد الأوروبي (EU-28) 2003، 2008 و2013 (مليون أورو)

Trade الميزان التجاري balance			Imports الواردات			Exports الصادرات			
2013	2008	2003	2013	2008	2003	2013	2008	2003	
9798	13702	5957	21648	14327	6877	31446	28030	12834	Algeria الجزائر
-8834	3465-	-930	14838	9761	2796	6004	6296	1866	Egypt مصر
-	-	-	-	2458	1735	-	-	-	Libya ليبيا
-7028	-6745	-1635	17055	14906	7576	10027	8161	5941	Morocco المغرب
-1062	-178	-1256	10209	9617	7010	9147	9439	5754	Tunisia تونس

- **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على: .Eurostat,Op cit, p. 72 -

يتضح من خلال قراءة الجدول تراجع قيمة صادرات دول شمال إفريقيـا تجـاه الاتحـاد الأوروبي في مقابل زيادة قيمة وارداتها منها، كما نلاحـظ علـى مستوى آخـر أن الميـزان التجاري بين الإتحاد الأوروبـي ودول شمـال إفريقيـا يتسـم بـالعجز في كـل دول المنطقـة، مـا عـدا الجزائـر الـتي سـجلت فائضـا تجاريـا خـلال سـنوات 2003، 2008 و2013، وهذا يعود إلى الارتفاع المفاجئ لأسـعار النفط الجزائـري (الطفـرة النفطيـة) وانعكاسـه الإيجابي على صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن على العموم تعكس هـذه الأرقـام والمؤشـرات علـى التبـادل غير المتكـافئ بـين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا، وهـذا مـا يـؤدي إلى تحويـل فـوائض ماليـة ضـخمة لصالح الإتحاد الأوروبي نتيجة تفوقه الصناعي والتكنولوجي.

1-2- المنافسة الأمريكية (U.S) للصين في شمال إفريقيا

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يمكـن تحديـد أهـدافها في شمـال إفريقيـا مـن خلال:

-**الأهـداف الاقتصـادية**: لأن منطقـة شمـال إفريقيـا سـوق مقـدرة بــــ160 مليـون مستهلك، كما أنها تشكل مناخا جدّ مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الأولية الأخرى .ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط، التي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

-**الأهـداف الأمنيـة**: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم، لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة" والجماعات المسلحة، سواء في منطقة المغرب العربي في حدّ ذاتها أو في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي. باعتبار المناطق الحدودية الثلاثة مع شمال إفريقيا (إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط وأروبا) تعتبر مناطق حيوية بالنسبة للمنظور الأمني الأمريكي، فانعدام الأمن في شمال إفريقيا يؤثر على التطورات الأمنية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي (الجماعات الإرهابية)، والشرق الأوسط (الثورات العربية وانتقالها إلى الشرق الأوسط)، وأوربا (الهجرة غير الشرعية)(Malka, 2015) .

- **الأهداف الإستراتيجية**: ربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بالاعتماد على توجه دعم الدول المغاربية لتعزيز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا ما تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير سنة2004، الذي يمتد من موريتانيا وصولا إلى باكستان ويرتكز على التحول نحو الديمقراطية، الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، وهو المشروع الذي ردت عليه فرنسا بمشروع مماثل تمثل في الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008.

تركز السياسة التجارية الأمريكية في المنطقة على استخدام التجارة والاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وتقديم الدعم للتحولات الديمقراطية المستقرة والناجحة. وعلى العموم استخدامها لدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، هذه الأهداف تنسجم أيضا مع أهداف السياسة التجارية الأمريكية الشاملة وطويلة الأمد لإنشاء واستدامة فرص العمل والوظائف للأمريكيين، عن طريق فتح الأسواق الدولية وأيضا من خلال التجارة المستندة إلى القواعد، فضلا عن رصد وإنفاذ حقوق الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الاتفاقيات

التجارية(Akhtar and others, 2013, p.p.15-16) . وهذا من أجل ضمان خلق فرص اقتصادية جديدة للشركات الأمريكية.

فمنذ السنوات الأخيرة من تسعينات القرن الماضي والولايات المتحدة الأمريكية تريد تأكيد علاقاتها التجارية مع دول المنطقة، وذلك ردا على تلك المبادرات الفرنسية والأوروبية، وهذا فعلا ما حدث عبر مبادرة **إيزنستات *initiative Eisenstadt*** سنة 1998، والاتفاقيات الثنائية حول التجارة الحرة، فقد ركزت مبادرة **إيزنستات *Eisenstadt***التي سميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي في شمال إفريقيا عام 2002على الشراكة مع الدول الثلاث للمغرب العربي " الجزائر، تونس، المغرب".

عرفت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة انتعاشا وتطورا ملحوظا، من خلال إبرامها لاتفاقية التجارة والاستثمار مع دول المنطقة. فتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على رتبة أول زبون للجزائر منذ سنة 200بحصة من السوق تتراوح مابين19.9%، و27.2% بعدما كانت في سنوات التسعينات تتراوح بين المرتبة الخامسة والثالثة. كما أنها أصبحت ثالث ممون للجزائر بعد فرنسا وإيطاليا بحصة من السوق تتراوح بين8.4% إلى12.3% وذلك منذ سنة 1998.(L'Office National des Statistiques Algérien(ONS), 2006).

أما بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الجزائر، فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح هي المستثمر الأجنبي الأول والرئيسي في الجزائر في مجال المحروقات، بما يعادل908 مليون دولار في السنوات القليلة الماضية. وبالنسبة للمغرب يعتبر حاليا الشريك الـ 74 في قائمة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المبادلات التجارية، حيث قُدرت المبادلات التجارية بين الطرفين مبلغ 1093 مليون دولار في 2004.

فالصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين هاته الأخيرة والمغرب في سنة2004، والتي دخلت حيز التنفيذ في2006 ، لتشكل تحديا كبيرا للمصالح الصينية والأوروبية (الفرنسية) في المنطقة مع مرور الوقت. وبالنسبة لتونس تعتبر البلد المغاربي الأقل تعاملا اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع بشكل كبير إلى حجمها الصغير، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات للوصول إلى اتفاقيات

ثنائية تسهل العمليات التجارية والاستثمارات بينهما، التي (التجارة والاستثمار) مازالت بعيدة عن الأرقام المسجلة مع كل من فرنسا والصين.

يمكن القول بأن اتساع السوق الاستهلاكية لمنطقة شمال إفريقيا وضعف قاعدتها الإنتاجية، جعلا منها وجهة مفضلة لمنتجات الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) والدول الصاعدة (الصين)، من أجل تسويق منتجاتها وتقوية التبادل التجاري مع دول المنطقة بما يسهم في الحصول على المزيد من الامتيازات والفرص الاستثمارية في القطاعات الحيوية خاصة قطاع الطاقة (البترول والغاز الطبيعي)، باعتبارها تمثل شريان اقتصاداتها، لذلك تظل منطقة شمال إفريقيا بما تزخر به من موارد محور اهتمام وتقاطع السياسات العالمية لمختلف الفواعل الدولية.

2- التحديات المرتبطة بالاضطرابات في المنطقة العربية

رسمت موجات التغيير الجديدة في منطقة شمال إفريقيا صورة مختلفة جدا، فالرجل القوي الجديد في مصر أشرف على حملة للقضاء على خصومه السياسيين بشكل أشد قسوة قبل قيام الاضطرابات والاحتجاجات، وليبيا انحدرت نحو الفوضى والتطرف بعد إنهاء السلطة المطلقة للعقيد معمر القذافي، في حين الديمقراطية الجديدة في تونس لا تزال هشة وتعاني من الإرهاب والمشاكل الاقتصادية، والإصلاح في الجزائر والمغرب تباطأ بشكل كبير(Dworkin, 2016, p.9).

هذه المستجدات الجديدة أدخلت منطقة شمال إفريقيا في الفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار، مما جعلها تؤثر مباشرة على مصالح وأهداف القوى الكبرى في المنطقة، ومن ضمنها الصين كفاعل أساسي خاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي.

فالصين وجدت نفسها أمام أحداث فجائية غير متوقعة في المنطقة، فكان لا بد من تكييف سياستها الخارجية لتتلاءم مع هذه المعطيات الجديدة، وهذا من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والقنصلية في كل من تونس، ليبيا ومصر. ففي ليبيا لوحدها وفقا لتقديرات رسمية يتواجد حوالي 38000 مواطن صيني، إضافة إلى امتلاكها (الصين) لعقود بلغت قيمتها 18.8 بليون دولار(Parello-Plesner, 2011, p.1). أما مصر فيتواجد بها حوالي 1800 صيني.

نظرة الصين تجاه الاضطرابات في المنطقة العربية تراوحت ما بين الإهمال والشك في أول الأمر ثم عملت على مراقبتها بشكل حذر، حيث ركزت في البداية على محاولة حجبها عن وسائل الإعلام الصينية وبالتالي ضمان عدم انتقال قضايا الديمقراطية والتغيير الاجتماعي إلى الرأي العام الصيني، لأنها قضايا حساسة بالنسبة للصين ويمكن أن تؤثر على استقرارها الداخلي وحتى على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. لكن ردة فعل القذافي العنيفة اتجاه الاحتجاجات الليبية وانتشار الفوضى وضعت الصين في موقف حرج لأنه يستحيل عليها مواصلة سياسة الإهمال-Parello) (Plesner and Puntucci, 2011, p.2. خاصة ما تعلق بحماية وإجلاء الرعايا الصينيين المتواجدين بكثرة في هذه الدول التي شملتها الثورات والعاملين في الشركات الصينية، وما عرفته من صعوبات خاصة مع تزايد وتيرة الهجومات المسلحة خاصة في ليبيا.

مع هذا الوضع زادت درجة المخاطر الاقتصادية الصينية، خاصة بعد انتقال الاضطرابات إلى مصر التي تعتبر من أكبر البلدان اكتظاظا بالسكان، وأكثرها نفوذا في المنطقة، فالتجارة الثنائية بين الصين ومصر وصلت إلى 7 بليون دولار عام 2010، مع تواجد أكثر من ألف (1000) شركة صينية للاستثمار ما يقدر بـ: 800 مليون دولار، وفي الواقع أقامت الصين في السنوات الأخيرة علاقات متعددة المجالات مع مصر امتدت إلى المجال العسكري(Calabrese, 2013, p.p.8-9) .

كان موقف الصين من الانتفاضات العربية Arab uprisings يميل باتجاه تغليب الحوار السياسي بين المنتفضين والنظم الحاكمة، وهذا من أجل حماية المدنيين من أعمال العنف، وفي هذا الصدد عارضت الصين وحذرت بشدة الرئيس الفرنسي ن. ساركوزي **N.Sarkozy** بشأن التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا وما قد ينجر عنه من انزلاق الأوضاع الأمنية، وفق مقاربة مفادها أن القوات المسلحة لا تحل المشاكل، لأن موجات العنف المسلح في المنطقة ستؤدي إلى الإخلال بمبدأ الصين المقدس وهو الاستقرار.

مازالت الصين تدرك المزايا التي يمكن الاستفادة منها في ظل وجود حكومات آمنة ومستقرة في شمال إفريقيا، من أجل تسهيل سبل مد الروابط التجارية. حتى الآن أظهر الشارع العربي أن الشعوب تريد تحقيق مطالب أكثر تتجاوز الاستقرار السلطوي، هذا

الظرف سيجبر الصين على التكيف معه بطريقة براجماتية (عملية) من أجل حماية مصالحها في المنطقة، فقد يؤدي ذلك إلى أن تصبح أكثر انفتاحا على عناصر الحكم الراشد والترويج للديمقراطية في شمال إفريقيا، من أجل تأمين استثماراتها وعمالها في المنطقة(Parello-Plesner, 2011, p.6).

فهذه الأحداث علّمت الصين أن دعمها للأنظمة غير المستقرة (غير الديمقراطية) في شمال إفريقيا يمكن أن ينتج عنه تأثيرات سلبية مباشرة على المصالح الصينية في المنطقة وفي جميع المناطق القريبة منها.هذا ما يطرح ضرورة اهتمام الصين واستعدادها للتعاون مع الشركاء والقوى الدولية الفاعلة (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) أكثر من أي وقت مضى بالمسائل المتعلقة بتدعيم مسار الحكم الراشد والإصلاح السياسي من أجل إيجاد أنظمة وحكومات أكثر استقرارا في المنطقة.

الخاتمة:

استطاعت الصين إيجاد مكان لها في منطقة شمال إفريقيا عن طريق إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة، بفضل تنامي المبادلات التجارية والاستثمارات والمساعدات والدعم السياسي والدبلوماسي.

ارتبط الدور الرئيسي الصيني في المنطقة بشكل كبير بتحقيق الأهداف الاقتصادية، خاصة السيطرة على موارد الطاقة والمعادن، وفتح أسواق المنطقة أمام السلع الصينية وتوسيع الاستثمارات في المنطقة، واستخدام بلدان شمال إفريقيا كقواعد للإنتاج والتصدير للدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والدول الإفريقية، كل هذا يندرج ضمن توسيع الاقتصاد الصيني، وتعزيز نفوذه في المنطقة.

بالرغم من تزايد الدور والنفوذ الاقتصادي الصيني في شمال إفريقيا ومنافسته لأهم الفواعل الدولية (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) بفضل تبنيها لسياسة القوة الناعمة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، غير أن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مازالت تمتلك نفوذا كبيرا في هذه المنطقة الإستراتيجية.

وتعتبر الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها دول المنطقة (الانتفاضات العربية)، من أهم التحديات التي يمكن أن تؤدي إلى تراجع الدور الصيني في المنطقة، خاصة إذا

تواصلت هذه الموجة لتشمل دولا أخرى (الجزائر والمغرب)، لأن وجود بيئة سياسية غير مستقرة يؤثر سلبا على مصالح الصين المتنامية في شمال إفريقيا وفي جميع المناطق الأخرى، وهذا ما يطرح تحديا آخر أمام الصين بضرورة اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان والحكم الراشد في المنطقة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تعتبر الصين بديلا حقيقيا واستراتيجيا لمنطقة شمال إفريقيا عن الشركاء التقليدين، وفرصة لدول المنطقة من أجل تعظيم الفرص التنموية التي توفرها الصين، من خلال نموذجها الذي يمكّن من بناء علاقات قائمة على منطق الربح المتبادل.

- هناك مخاوف كبيرة من احتمال انخراط الصين مستقبلا في القضايا الداخلية لدول شمال إفريقيا، خاصة في ظل تورطها (سياسيا وعسكريا) في بعض الدول الإفريقية تحت غطاء حماية مصالحها الاقتصادية.

- لا يمكن إقامة علاقات تعاون صينية حقيقية مع منطقة شمال إفريقيا دون إشراك المجتمع المدني وجمعيات حماية حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية في عملية الشراكة الصينية-المغاربية إلى جانب حكومات دول المنطقة، من أجل تقليل ومنع بعض الأنشطة الصينية التي تضر الدول المغاربية (اقتصاديا، أمنيا، سياسيا وبيئيا).

المراجع

أولا: باللغة العربية

أ - الكتب

- ألبرتسون أندرو وآخرون، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: القاهرة، 2011.

- الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2005.

- بورشتاين دانييل ودي كيزا أرنيه، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين. تر: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

ب - المواقع الاكترونية

- "وثيقة سياسات الصين إزاء افريقيا"، بكين، 12 جانفي 2006، تاريخ التصفح: 20/04/ 2018، على الموقع الالكتروني:

http: //arabic.china.org.cn/arabic/269173.htm

- "وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية"، بكين، جانفي 2016، تاريخ التصفح: 30 -04 -2018، متاحة على الموقع الالكتروني:

http: //www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ - الكتب

- Clegg Jenny, China’s global strategy: towards a multipolar world. London: pluto press, 2009.

- Dworkin Anthony (editer), five years on a new European agenda for North Africa, The European Council on Foreign Relations: London, 2016.

- Eurostat, Euro-Mediterranean statistics, Publications Office of the European Union: Luxembourg, 2015.

- Guerrero Dorothy- Grace and Manji Firouza, China’s new role in Africa and the south. Oxford: Fahamu, 2008.

- Li Mingjiang, soft power: China’s emerging strategy in international politics, Lexington books: Lanham, 2009.

- Nicolas François, Le Maghreb dans son environnement régional et international: la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb. Paris: Centre des études économiques, 2010.

-Rotberg Robert.I, (editor), China into Africa: trade, aid, and influence, Brookings Institution press: Washington, 2008.

- Taylor Ian, China and Africa: engagement and compromise. New York: Routledge, 2006

- Taylor Iian, China's new role in Africa, Lynne Rienner publishers: Boulder, 2009.

-Van Dijk Meine Pieter (ed.), the New Presence of China in Africa. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2009.

ب - المجلات والدوريات

-Elshehawy Mohamed A. and others, "China's relations with north Africa: trade and investment",(International Journal of Social Science and Humanities Research, Vol. 2, Issue 3, July 2014 – September,2014)

- Jiang Chung – Lian, "les relations de la Chine avec l'Afrique: fondements, réalités, et perspectives", (Monde Chinois, n=8, Eté 2006).

-Mbenza Serge, "Les relations Chine – Afrique: quel futur ?, (Revue d'intelligence stratégique et des relations internationales, n= 3, Septembre 2010).

جـ - الرسائل الجامعية

- Dawson Carl, "negotiating European integration on the southern periphery: democracy deficits and barganing power in the Maghreb", Submitted to the Graduate Faculty of the Graduate School of Public and International Affairs in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Pittsburgh, 2007.

د - الأوراق البحثية

-Pecoraro Eugenia, "China's strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region", EUGOV WorkingPaper, Barcelona: Institut Universitari d'Estudis Europeus, N=26, November 2010.

- pham J. Peter, "China's interests in the Middle East and North Africa in the light of recent developments in those regions", Testimony before the U.S – China economic and sécuirity review comission hearing on "China's current and emerging foreign policy priorities", Wednesday, 13 April 2011.

- Yu George T., "China, Africa and Globalization: the China alternative", Asia paper, Stockholm: Institute for security and development policy, Jeune 2009.

هـ - المواقع الاكترونية

-Akhtar Shayera Ilias and others, "U.S. Trade and Investment in the Middle East and North Africa: Overview and Issues for Congress", CRS Report for Congress, Congressional Research Service, March 4, 2013, pp 15-16. In: https: //fas.org/sgp/crs/misc/R42153.pdf

- Calabrese John, "China and the Arab Awakening: The Cost of Doing Business", CHINA REPORT 49, Sage Publications: Los Angeles/London, 2013, PP 8-9, in:

https: //www.mei.edu/sites/default/files/publications/China%20and%20the%20Arab%20Awakening%20-%20The%20Cost%20of%20Doing%20Business.pdf

- Lafargue François, "La Chine, une puissance Africaine", (Revue perspectives Chinoises, n= 90, Juillet – Août, 2005), in: https: //perspectiveschinoises.revues.org/900.

-L'Office National des Statistiques algérien (ONS) , Les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006 ,in: http: //www.ons.dz/IMG/pdf/10_1er_pays_fournisseur92-06.pdf

- Malka Haim,"U.S. policy in North Africa", Center for strategic international studies: Washington, November 4, 2015,in:

https: //csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/ts151104_%20Malka.pdf.

-Parello-Plesner Jonas and Pantucci Raffaello, "China's Janus-Faced response to the Arab revolutions", (The European Council on Foreign Relations: London,n=34, June 2011) p2, in:

http: //www.ecfr.eu/page/-/ECFR34_CHINA_ARAB_REVOLUTIONS_AW.pdf

- Parello-Plesner Jonas, "China and the Arab Spring: External and Internal Consequences and Implications for EU-China Cooperation", (ISPI analysis, Milano, n=53, may 2011), p 1, in:

http:
//www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_53_2011.pdf.

- Zulfikar Muhammad Rakhmat,"China and Tunisia: A Quiet Partnership", The Diplomat, June 28, 2014, available in: https://thediplomat.com/2014/06/china-and-tunisia-a-quiet-partnership/